THE
CARTER CENTER

مركز كارتر

الاستجابة إلى المشهد المتغير للتطرف العنيف: المقاربات العملية لتحويل الصراعات وإعادة التأهيل

25–27 يناير 2019

ملخص تنفيذي

إن ديناميات التطرف العنيف تتغير باستمرار. وعلى الرغم من خسارة داعش للأراضي في العراق وسوريا، لا يزال التطرف العنيف مستمرًا في الانتشار. وهكذا يواصل داعش والمجموعات المماثلة عمليات التجنيد وتأزيم الصراعات الأهلية في مالي والصومال وإندونيسيا وغيرها. للأسف الشديد، فإن الجهود الرامية إلى وضع برامج لإعادة تأهيل المقاتلين الأجانب العائدين وإعادة إدماجهم في المجتمع إما غير موجودة أو مقيدة بشدة بسبب الطابع الأمني المفرط. وقد أجّجت الإجراءات الأمنية القمعية كراهية الإسلام وجعلت التطرف اليميني في أوروبا والولايات المتحدة يستقوي. لذلك فإن التهديد الذي يشكّله التطرف العنيف من داعش وتنظيم القاعدة ومن المتطرفين اليمينيين في الغرب إنما يتطلب استجابة مستدامة ومتعددة المحاور.

للرد على هذه التحديات، عقد مركز كارتر ورشة عمله الثالثة ضمن سلسلة ورش العمل مع القيادات الدينية والمجتمعية في الفترة ما بين 25 و27 يناير 2019. وشارك في ورشة العمل ممارسون محترفون من مختلف الانتماءات الفكرية والسياسية الذين يتحلون بقدر كبير من المصداقية ويملكون رصيداً اجتماعيًا كبيرًا للتأثير على مجتمعاتهم في المغرب وتونس وبلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية. وتناولت ورشة العمل أربعة مواضيع رئيسية هي: **أ)** المشهد المتغير للتطرف العنيف؛ **ب)** النُهج العملية لتحويل الصراعات والتفاوض

بهذا الاتجاه؛ **ج)** نُهج إعادة الإدماج وإعادة التأهيل القائمة على الحقوق؛ **د)** المشهد القانوني للمحاكمات المتعلقة بقضايا الإرهاب.

المشهد المتغير للتطرف العنيف

افتتحت السيدة هدى العبادي، وهي مديرة مساعدة في برنامج حلّ النزاعات في مركز كارتر، ورشة العمل من خلال تحديد التهديدات الحالية والمخاطر المحدقة بالسلام والأمن والتأكيد على ضرورة اتخاذ تدابير وقائية فعّالة لمعالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف. وبينما تتزايد عمليات التمرد والهجمات الإرهابية في الدول الضعيفة والمنهارة، تستمر هجمات جماعات العنصريين البِيض في الولايات المتحدة بوتيرة تفوق هجمات الجماعات المستلهمة من داعش أو تنظيم القاعدة؛ كذلك تجد روايات النقاء العرقي أو الديني وأشكال الذكورة السامة رواجًا على شبكة الإنترنت وفي الخطاب العام. في الوقت نفسه، تتآكل المعايير الديمقراطية في الولايات المتحدة وخارجها، وتتعرض سيادة القانون للتهديد، ويُغلق المجال السياسي. ومع إضفاء الطابع الأمني على الإرهاب وتسييسه، أصبحت قوانين الطوارئ وحالات الاستثناء هي القاعدة الجديدة.

هذه المشاكل عالمية، ولكنها بحاجة ماسّة إلى حلول محليّة تراعي الوضع السائد وتعزز التماسك الاجتماعي وتوسع نطاق المساواة وتؤكد العقد الاجتماعي. غير أن أهمها هو الدور الذي تلعبه الذكورة السامة في تجنيد المتطرفين وكيفية تحدي هذه التركيبة على مستوى المجتمع المحلي. وأشار المشاركون التونسيون والفرنسيون إلى أن الذكورة السامة تتعلق بالسلطة وتؤثر على عملهم، عندما "يتم الخلط بين البيولوجيا والمجتمع" على حد قول أحد الباحثين التونسيين، وتُستَبعَد المرأة عن المناصب القيادية. وأشارت المجموعة المغربية إلى ضرورة إعادة تحديد الذكورة في المغرب، كما دعت ناشطة أميركية إلى العودة إلى "الذكورة النبوية"، التي وصفتها بأنها أصيلة وشجاعة وحامية، ولا تسعى إلى السلطة. أيضًا ركزت المناقشات على الأساليب التشاركية للمقاومة الجمالية اللاعنفية التي يمكن أن تزيد الوعي الاجتماعي وتبني التضامن نحو العدالة الاجتماعية. لأجل ذلك تكتسي مقاربات منع التطرف العنيف غير الأمنية أهمية مركزية بالنسبة إلى منهجية مركز كارتر وعمل شركائنا على مستوى القاعدة الشعبية.

حل النزاعات للقيادات الشعبية

يتمثل أحد العناصر الرئيسية لعمل مركز كارتر في تزويد القادة المحليين بالمهارات في حل النزاعات والتفاوض التي تمكنهم من معالجة المظالم المحلية التي تغذي التطرف العنيف. وقدّم أنطوني ونيس– سانت جون، أستاذ حل النزاعات في الجامعة الأميركية، للمشاركين إطارًا للتفكير في التطرف العنيف من زاوية تحويل الصراع. وأكد السيد ونيس– سانت جون أنه، على الرغم من الخطاب الحالي، فإن التطرف العنيف — "العنف المنظم لأسباب سياسية أو عرقية أو دينية أو إيديولوجية" — ليس ظاهرة جديدة. فالحلول المجتمعية يجب أن تركز على بناء مجتمعات شاملة، تتمتع بالحق في إبداء الرأي، وبناء التحالفات، والمناصرة على نحو فعال من أجل الحقوق والتمثيل. وفي المناقشات اللاحقة، اهتم المشاركون بصفة خاصة بمسائل الشرعية والاختلاف — كيفية التحدث مع الجانب الآخر عندما تكون الاختلافات أساسية. وذكَّر ونيس– سانت جون المشاركين بأن الاعتراف بصوت البعض على أنها أصوات مشروعة لا يعني موافقتك على موقفهم. وفي الحالات التي تكون فيها الشرعية على المحك، يمكن إجراء مناقشات هادئة وسرية. وكجزء من مقاربته التدريبية، قاد وانيس– سانت جون دراسة حالة محاكاة انقسم فيها المشاركون إلى طرفين متعارضين وطلب منهم التفاوض بشأن مسألة تتعلق بالعدالة السياسية. وأُعطي كل مشارك سرًا دورًا ومجموعة من الأولويات التي يتعين عليه متابعتها. جهد المشاركون من أجل تحديد جدول أعمال للمفاوضات، ولكن العمل التفاعلي لتحديد الحلفاء المحتملين وبناء التحالفات أتاح للمشاركين تجسيد المهارات التي تعلموها.

الجوانب القانونية والنفسية– الاجتماعية للتأهيل

تقوم شبكة مركز كارتر المتنامية التي تتألف من ممارسي منع التطرف العنيف بوضع استراتيجيات وقائية على مستوى المجتمع المحلي؛ ومع ذلك، كان التعامل مع تداعيات "دولة" داعش القصيرة الأجل الشاغل الرئيسي للمشاركين منذ البداية. ويشمل ذلك معرفة كيفية مساعدة آلاف المقاتلين الأجانب وأسرهم القابعين في سجون ومعسكرات قوات سوريا الديمقراطية في شمال شرق سوريا، وأولئك الذين عادوا إلى ديارهم الذين هم في حاجة إلى إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، وأولئك الذين اعتقلوا في الأيام الأولى من الحرب الأهلية

السورية لمحاولتهم السفر. لذلك فإن تنمية المعارف والمهارات اللازمة لمعالجة هذه القضايا هي حاجة ماسة ومتزايدة بالنسبة للزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية.

ولسد هذه الفجوة، خاطب محام بلجيكي متخصص في قضايا الإرهاب المشاركين بشأن الملفات المعقدة للعائدين ومحاكمتهم في أوروبا. وأكد أنه لا توجد سمة واحدة للمقاتلين الأجانب في بلجيكا، وهو ما أكده المشاركون في ورشة العمل من فرنسا وتونس والمغرب الذين يتعاملون مع مثل هذه الحالات. وقال المحامي إن الشباب الذين عمل معهم كانوا مدفوعين بما قدمه داعش وآخرون. في حي فقير في باريس أو بروكسل، في شقة من غرفة واحدة، ليس هناك "رؤية أو آفاق" وتابع "[يتعرضون] لسوء المعاملة في الحياة وفي الإعلام لأكثر من 15 سنة، ويقال لهم أنهم نكرة، ولن يكونوا إلا نكرة. ثم يأتي من يقول لهم إنه يمكنهم أن يكونوا جزءًا من مشروع ثوري حيث يمكنهم إنقاذ شعب بأكمله! فبدلًا من محاربة الجهاديين، الأحرى بنا والأفضل أن نوقف صنعهم." وأوضح المحامي أنه نظراً لخوف الناس من الإرهاب في أوروبا، فإن معدّل المحاكمات المتعلقة بالإرهاب ازدادا بشكل كبير بعد ظهور داعش والهجمات الإرهابية في أوروبا في 2015–2016. وقد خلق شعور بالأسى جراء تلك الهجمات بيئةً سامة؛ وما يُعتبر تطرفاً في فرنسا إنما هو مفرط في التبسيط – حيث تصبح اللحية أو الملابس أو حتى الصلاة، بالنسبة للأجهزة الأمنية، مؤشرات للتطرف العنيف. من الواضح أن المحاكمات التي تتعلق بالإرهاب مسيّسة وتتم في سياق حسّاس للغاية بحيث يتم "تطبيع الاستثناءات القانونية" و "الأفعال غير ذات الصلة" كدليل على الإرهاب. على سبيل المثال، يمكن للنقاش القانوني في قضايا الإرهاب "الدخول في جدل غامض حول مدى تديُّن شخص ما، ومستوى معرفته الدينية"، وما إلى ذلك، لمعرفة ما إذا كان الفعل (القتل، مثلًا) إرهاباً أو يمكن محاكمته بصفته تلك. وأشار أحد المشاركين إلى أن هذا الرأي له تاريخ طويل في فرنسا، مشيرًا إليه على أنه "الإدارة الاستعمارية للإسلام"، مضيفًا أن جنسية الفرد المسلم هي دائمًا موضع تساؤل.

وقدمت السيدة زهرة حراش نداي، مديرة مشروع منع التطرف في فرنسا، منظوراً تكاملياً من خلال مناقشة عملها لإعادة تأهيل الشباب الذين أغراهم متطرفون عنيفون. عملت منظمتها مع أكثر من 100 شاب وشابة في السنوات الماضية، وقالت إن التفاعل المعقد بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية يثير

التطرف العنيف. وأكدت نداي، من واقع خبرتها، أن هناك مسار للتطرف العنيف يبدأ مع والدين غائبين أو منفصلين؛ وتراث ضائع أو أسطوري؛ وسلسلة من الصدمات أو الاعتداءات؛ كونه يولد مرة أخرى بهوية جديدة أو يعيد الاتصال أو التحول إلى الدين؛ والاغتراب؛ والإذلال؛ والسخط؛ وأخيرًا، العنف. لكن هذا المسار غير ثابت ومعقد. وتحدثت نداي عن فتاة من أسرة تعاني من نقص الموارد وسوء المعاملة، وجدت ملاذًا عندما اعتنقت نوعًا محافظًا من الإسلام. أعطتها هويتها الجديدة القوة لوقف الإساءة وسوء المعاملة من والدها، لكنها أثارت أيضا مخاوف من التطرف بين معلميها وسخرية من زملائها الطلاب. كانت مستبعدة، وتحت الشبهات، ووحيدة، ومستهدفة، وهذا، بالضبط ما أعطاها القوة. ولكن كانت أيضا ضعيفة. فاستُهدفت من قبل متطرفين مرتبطين بالحرب الأهلية السورية، وتم تجنيدها، لكنها اعتُقلت في النهاية قبل أن تتمكن من السفر. في هذه الحالة، كان الجو الأمني الضاغط حول "التطرف" في فرنسا هو الذي سهّل تحول الفتاة إلى التطرف العنيف.

وقالت نداي إن المجتمع فشل في توفير العدالة لأكثر الفئات ضعفًا، ولا يزال يفشل في توفير العدالة حتى في التعامل مع تداعيات هذا الفشل الأولي. إن الانتقادات والأسباب التي يتذرع بها هؤلاء الشباب للذهاب إلى سوريا أو تبنّي "التطرف" مشروعة. مظالمهم حقيقية. ويجب علينا الاستماع إليهم والرد على تلك الانتقادات. وأشارت نداي إلى أنه كثيرا ما " يحتاج المجتمع نفسه إلى إعادة تأهيل في نظر هؤلاء الشباب المسلمين الفرنسيين". وقد عبّر مشاركون من شمال أفريقيا عن مشاعر مماثلة. وأشار مشارك مغربي إلى أن إعادة التأهيل الحقيقية غير ممكنة بالنسبة إلى المجتمع المدني أو الزعماء الدينيين– إذ أن البيئة الأمنية العدوانية وقوانين مكافحة الإرهاب فضفاضة جداً مما يجعل حتى مناقشة إعادة التأهيل أو وجود اتصال "بالمتطرفين" مسألة خطيرة. كذلك أشار إمام تونسي إلى أن الوصم الذي يبدو أنه يسهّل التطرف في أوروبا موجود في تونس ضد المجتمعات المحافظة والسلفية، في حين دعا عامل اجتماعي تونسي إلى إقامة علاقات مجتمعية أفضل مع الشرطة المحلية للتخفيف من حِدّة إنعدام الثقة. واتفق المشاركون على أن التدخلات الفعالة يجب أن تتجاوز نُهج مكافحة التطرف، القائمة على مستوى الدولة، التي تنتهك الحريات المدنية، وأن جهود إعادة التأهيل يجب أن تشمل إصلاح المؤسسات – السجون، والمدارس، وأنظمة الخدمة الاجتماعية– بطرق تعيد الإنسانية إلى المظلومين. وبغض النظر عن البلد أو السياق، فإن الإذلال والاستبعاد والعزل هي بذور

للتطرف العنيف. وهذه البذور لا تنمو دائمًا لتصبح أشجارًا، ولكن بناء مجتمعات شاملة هو السبيل الوحيد الموثوق إلى الوقاية.

الاستنتاجات

إن عمل القيادات الدينية والمجتمعية أمر بالغ الأهمية لبناء سلام مستدام ومنع التطرف العنيف. وأفاد الممارسون في ورش عمل مركز كارتر لمنع التطرف العنيف في استطلاعات للرأي لما بعد ورشة العمل بأن هذه التدريبات زادت مهاراتهم في الإعلام والتواصل، وبنت ثقتهم، وألهمتهم لبدء مشاريع جديدة والعمل من أجل التغيير في مجتمعاتهم. وقد نُفذت بعض المشاريع وهي تشهد بالفعل نجاحات. على سبيل المثال، أطلقت المجموعة البلجيكية مشروعًا يركز على تدريب الشباب على المشاركة المدنية وحقوق الإنسان. ومن خلال نموذج تدريب المدربين، يتمثل الهدف في تمكين وتدريب 1000 من قادة الشباب في بناء السلام من ثلاث مناطق في بلجيكا التي غالبًا ما تواجه التطرف العنيف . واختتمت المجموعة المغربية لتوها أول تدريب لها مع الشباب على التثقيف الإعلامي والمشاركة المدنية. وعلى غرار المشروع البلجيكي، يتمثل الهدف في تشجيع الإبداع والابتكار لدى الشباب لتحويلهم إلى عوامل إيجابية للتغيير.

وسيقوم المشاركون من المجموعة الجديدة، بتوجيه ودعم من خبير التصميم والرصد والتقييم التابع لمركز كارتر، بتنقيح مشاريعهم واستراتيجيتهم التنفيذية في ورشة العمل الرابعة والأخيرة.
كذلك شدد المشاركون في كثير من الأحيان على أهمية بناء وصيانة شبكة من الممارسات لعملهم. على سبيل المثال، بعد ورشة العمل الثانية، سافر إمام شاب من تونس إلى بلجيكا وفرنسا للاجتماع بشكل مستقل مع أعضاء آخرين من المجموعة، لتفقد مشاريعهم ومعرفة ما يفعلونه. ويقوم مشاركون من المجموعة الحالية بالتخطيط لعمل أفلام وثائقية وبث برامج إذاعية وإشراك الشباب وتدريب الأئمة والقيام بحملات إعلامية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي.

أخيرًا طلب المشاركون استمرار مشاركة المركز وقالوا انهم يتطلعون إلى لقاء الدفعة الأولى من القيادات الدينية والمجتمعية، والتعلم منهم. وقد برزت مسألة إعادة تأهيل وإعادة إدماج المقاتلين والنساء وخاصة

الأطفال العائدين، وكذلك النُهج القائمة على الحقوق لإعادة أولئك العالقين في سوريا، كقضايا بالغة الأهمية للخبراء والمشاركين على حد سواء. وقد شجعوا جميعًا مركز كارتر للقيام بدور أكثر نشاطًا في هذه القضايا، منوهين بسمعة المركز في الوساطة النزيهة وقدرته على الربط بين المستويات الحكومية والشعبية.

مركز كارتر

ون كوبنهيل

453 فريدوم باركواي

30307 أتلانتا، جورجيا

www.cartercenter.org